

10

استرجاع المستوى العامي للنمو ورفع نسقہ من جدید



استرجاع المستوى العادي للنمو ورفع نسقه من جديد

لقد ركزنا اختياراتنا الاقتصادية في كل المراحل على استباق التحولات الكبرى على الساحة الدولية، ورصد مستجدات الظرف الاقتصادي العالمي وتطوراته، والمبادرة بالإصلاحات الضرورية في الإبان لدفع حركة التنمية وتطوير مناخ الأعمال والارتقاء بالقدرة التنافسية.

وقد تعددت التدابير والإجراءات لتشجيع المبادرات الفردية والجماعية وتهيئة الظروف الملائمة لاستحثاث نسق الاستثمار وإحداث المؤسسات لاسيما في القطاعات الواعدة والأنشطة المجددة، وذلك في إطار منظومة متكاملة تشمل الجوانب الهيكلية والتشريعية والترتيبية.

واقترن هذا التمشي بالعمل على إدماج بلادنا في الخريطة العالمية لاقتصاد الذكاء واستقطاب الاستثمارات الخارجية في هذا الميدان.

وبذلك أصبح الاقتصاد الوطني متطورا، متفتحا على محيطه، يستند إلى آليات السوق وقواعد النجاعة والمردودية. وتمّ قطع أشواط مهمة في مجال الإندماج في الدورة الاقتصادية العالمية.

وسنعمل على دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومزيد حفز روح المبادرة والنهوض بالابتكار، والارتقاء بمكانة القطاعات والأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع والقيمة المضافة العالية.

كما سنعمل على تعزيز حيوية اقتصادنا الوطني ونشاط مؤسساته على الساحتين الداخلية والخارجية من خلال اعتماد توجه جديد عبر :

1/ **مراجعة جذرية لمقاربة التشجيع على الاستثمار وإحداث المؤسسات ؛**
تؤلف بين العناصر التالية :

- **أولا :** تعزز توجهاتنا الحالية للحفز على الاستثمار في جهات التنمية الداخلية.
- **ثانيا :** تحفز على الاستثمار في القطاعات الواعدة ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالي والصديقة للبيئة دون اعتبار الجهة المستثمر فيها.
- **ثالثا :** توجه المؤسسات إلى الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيات الحديثة لتطوير منظوماتها الإنتاجية والخدماتية القائمة.
- مع التشجيع على الجمع بين هذه العناصر.

2/ تكثيف الجهود لتحسين الإنتاجية حتى تساهم على الأقل بنسبة 50 % من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3/ دعم تدخلات الدولة لاستحداث نسق إنجاز مشاريع التنمية وبرامج الاستثمار العمومي في المجالات الدافعة للنمو والمشغلة لليد العاملة.

4/ تحسين مناخ الأعمال ودعم الثقة في محيط الاستثمار.

5/ دعم حماية المستثمر وتكريس التصرف الرشيد في المؤسسات وتعزيز مقومات الشفافية فيها.

6/ مزيد الإحاطة بالباعثين وتعزيز الموارد الذاتية للمؤسسات :

- بإحداث صناديق استثمار لتمويل المؤسسات التي هي في حاجة إلى دعم مواردها المالية.
- تسهيل النفاذ إلى التمويل والتمويل غير البنكي خاصة للتقليص من تداين المؤسسات والترفيح في أموالها الذاتية.
- المساعدة على تغيير النشاط الاقتصادي من قطاع متأثر بالأزمة العالمية إلى قطاع واعد.

وهو ما ستواكبه :

7/ شراكة أكبر بين الدولة والقطاع الخاص لإحداث مؤسسات مرجعية في قطاعات استراتيجية.

8/ تبسيط إجراءات التجارة الخارجية والتخفيض في كلفة المعاملات والرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية.

9/ تركيز الجهود على تنمية الصادرات ومساندة المؤسسات في اقتحام الأسواق الخارجية والاستثمار في القطاعات الإستراتيجية والمجالات الواعدة :
مثل نقل الخدمات خارج بلد المنشأ والخدمات المالية والصحية ومساندة المؤسسات.

10/ انتهاج هيكله قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر توازنا وفاعلية ؛
من خلال :

- أولا : الرفع من حصة الخدمات لتبلغ نسبة 30 % مقابل 26 % حاليا.
- ثانيا : العمل على توسيع مناطق التبادل الحر مع البلدان الشقيقة والصديقة.

• **ثالثا :** إحداه قواعء تصءيرية بمساهمة ءونسية في أهم الأسواق الآارآية.

وستكون الفترة القادمة فترة :

11/ الءوجه نحو اسءكمال آحرير الآارة الآارآية :

من آلال آآقيق مزيد الءوافق مع مسءوى الءعريفاء العالمية في النسبة والعدد.

12/ آآسين معايير الآوءة واعءماء المواصفات العالمية وءعم الءكوين.

13/ ءطوير نسبة الءأطير وعرس آآافة الإءآارآية لءى آميع أطراف الإءآار.

مع وضع برنامآ آاص لـ :

14/ النهوض بالقطاعات الآءية والأنشطة الواعءة الءي ءوفر قيمة مضافة عالية وإمكاناء أكبر للءصءير.

15/ آءءيآ القطاعات الءقليءية لاستآلال كل طاقات الإءآار الآامنة بها.

وستكون أهدافنا :

16/ اعءماء نشاط آآارآي عصري :

بآفز العمل ضمن نظام الاسءآلال آآء الءسمية الأصلية في السوق الءاخلية وبالنسبة إلى صاءراء ءونس بالآارآ.

17/ مواصلة آحرير الاسءآمار الآارآي في عءيء المجالات :

وذلك مع اعءماء قائمة سلبية بما يمكن من مزيد ءوضيآ الرؤيا لءى المسءآميرين وءعم الءآة بالاقتصاد الوطني لمزيد اسءآطاب الاسءآمار الآارآي في مآآلف قطاعات إءآار الآيراء والآءماء.

وستواكب كل ذلك :

18/ نقلة نوعية للآارة الكبرى ؛

بهدف آآسين الآوءة وءقليص كلفة الءوزيع.

19/ منح امءيازاء مجلة آآآيآ الاسءآمار لآاملي الشهاداء العليا الءين يسءآمرون في القطاع الآارآي والآءماء المآآلفة.

20/ وضع برنامآ وطني لءهيئة الأسواق العءيقة في المءن :

بمساهمة البلديات وجمعيات صيانة المدن ووزارتي السياحة والتجارة والصناعات التقليدية.

21/ رسم إطار تشريعي أنجع لحماية الاسم التجاري والعلامة التجارية والصناعية.

22/ تأسيس قاعدة تجارية كبرى للمنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية؛ بتونس الكبرى وعدد من جهات البلاد.

ودفعا للصناعات التقليدية وللتشغيل والتكوين والتسويق في هذا القطاع سنحدث :
23/ "مدينة الصناعات التقليدية والحرف الفنية" ؛
لتكون :

• مركبًا تجاريًا متسعًا وقطبًا للابتكار والإبداع وتثمين الثروة الثقافية الوطنية.

كما سنعمل على :

24/ تعميم "قرى حرفية للصناعات التقليدية" بكامل ولايات الجمهورية؛
بما يحفز المبادرة لبعث مشاريع جديدة.

إلى جانب إحداث :

25/ فضاء لكل منتج تقليدي تختص به جهة أو منطقة ؛
ووضع برنامج خاص لتطوير تسويق هذه المنتجات.

26/ تحقيق مردود أرفع للقطاع السياحي :

من خلال :

- اعتماد الجهات السياحية كوجهات مميزة بذاتها تختص بمنظومات تسويقية وترويجية تراعي طبيعة منتجها وخصوصياتها البيئية والثقافية وغيرها.
- تنويع المنتج السياحي وتمديد توزيعه على طول السنة.
- مضاعفة عدد الليالي السياحية المقضاه من قبل التونسيين.

27/ الاقتراب من هدف استقبال 10 ملايين سائح سنويا في نهاية الخماسية القادمة.